CODEX ALIMENTARIUS
INTERNATIONAL FOOD STANDARDS

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
منظمة الصحة العالمية

E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

الخطوط التوجيهية بشأن الاعتراف بتكافؤ النظم الوطنية للرقابة على الأغذية والحفاظ على هذا التكافؤ

CXG 101-2023

اعتُمد في عام 2023

1- الديباجة

إن الاعتراف بتكافؤ النظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المصدِّر[i]، بأكمله أو جزءٍ منه، بالنسبة إلى تجارة الأغذية قيد النظر، يمكن أن يوفر وسيلةً فعالةً للتقليل من الازدواجية غير الضرورية في الضوابط، مع حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية في الوقت ذاته. وينبغي أن يؤدي الاعتراف بالتكافؤ، حيثما يحدث، إلى تغييرات إيجابية في ظروف التجارة، وأن ييسّر استخدام الموارد بكفاءة وفعالية أكبر في البلدان المستورِدة والمصدِّرة (ويمكن أن يشمل، على سبيل الذكر لا الحصر، الاعتراف بقوائم مؤسسات التصدير المؤهلة؛ أو بإجراءات المعالجة والتفتيش البديلة؛ أو خفض كثافة التفتيش الروتيني لموانئ الدخول وتواتره).

والقصد من هذه الخطوط التوجيهية هو أن تؤخذ في الاعتبار بالاقتران بنصوص الدستور الغذائي الأخرى القائمة، بما يشمل على سبيل الذكر لا الحصر، الخطوط التوجيهية المتعلقة بتصميم وعمل وتقييم واعتماد نظم تفتيش الواردات والصادرات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة (CXG 26-1997)،[1] والخطوط التوجيهية المتعلقة بنظم الرقابة على الواردات الغذائية (CXG 47-2003).[2]

وإن النظر في تكافؤ النظام الوطني للرقابة على الأغذية لبلد ما وتقييمه والاعتراف به والحفاظ عليه بأكمله أو الجزء ذي الصلة منه، أمر مستقل عن أي عملية متبادلة تحدث. وقد يكون للاعتبارات المتبادلة، عند الطلب، نطاقات ومدد مختلفة، وقد تؤدي أيضًا إلى استنتاجات مختلفة.

2- الغرض

توفر هذه الخطوط التوجيهية إرشادات ومعلومات وتوصيات عملية لفائدة البلدان المستورِدة والمصدِّرة لاستخدامها عند النظر في مدى ملاءمة النظام الوطني للرقابة على الأغذية و/أو نطاقه، وكذا عملية تقييم تكافؤ هذا النظام والاعتراف به والحفاظ عليه بأكمله أو جزءٍ منه[ii] على مستوى النظام.

وقد يتعلق طلب الاعتراف بالتكافؤ إما بحماية صحة المستهلكين أو ضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، أو كليهما، بالنسبة إلى تجارة الأغذية وشروط التجارة التي يشملها الطلب.

3- تعاريف

معايير اتخاذ القرار: هي تلك العوامل المستخدمة لتحديد تحديدًا موضوعيًّا ما إذا كان النظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المصدِّر أو الجزء ذي الصلة، يحقق أهداف النظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المستورِد أو الجزء ذي الصلة، بالنسبة إلى المنتجات قيد النظر.

تكافؤ النظم الوطنية للرقابة على الأغذية: قدرة النظم الوطنية للرقابة على الأغذية المختلفة أو أجزاء من هذه النظم على تحقيق نفس الأهداف.

---

[i] المبادئ والخطوط التوجيهية للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية (CXG 82-2013).

[ii] يمكن أن يقتصر طلب التكافؤ على الضمانات المرتبطة بقطاع محدد مثل الأغذية البحرية، أو أن ينقَّح ليشمل قطاعًا فرعيًا مثل تربية الأحياء المائية أو نوع تجهيز آخر مثل الأغذية البحرية المعلّبة. ويمكن أن يشمل طلب الاعتراف بالتكافؤ عمليةً أفقيةً لتوفير ضمانات مثل الاعتراف بالضوابط التنظيمية لبروتوكولات أخذ العينات و/أو الموافقات المختبرية أو المنهجية المحددة.

الناتج: الآثار أو النتائج المتوخاة التي تساهم في تحقيق الأهداف ذات الصلة للنظام الوطني للرقابة على الأغذية.

4- المبادئ

ينبغي أن يستند اعتبار الاعتراف بتكافؤ نظام وطني للرقابة على الأغذية إلى تطبيق المبادئ التالية:

4-1 تكافؤ النظم الوطنية للرقابة على الأغذية

ينبغي أن تدرك البلدان أن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية، أو الأجزاء ذات الصلة منها، الخاصة بالبلدان المستورِدة والمصدِّرة قد تكون، رغم اختلاف تصميمها وتنظيمها، قادرةً على تحقيق نفس الأهداف وما يتصل بها من نواتج أو مستوى حماية، في ما يتعلق بحماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، ويمكن بالتالي اعتبارها متكافئةً.

4-2 الخبرة والمعرفة والثقة

ينبغي للبلدان أن تأخذ بعين الاعتبار الخبرات والمعارف والثقة ذات الصلة، ويمكنها أن تنظر في التقييمات المناسبة التي تجريها بلدان أخرى أو منظمات دولية معنية.

4-3 التوافق مع المواصفات الدولية

يمكن أن يؤدي استخدام مواصفات الدستور الغذائي و/أو الخطوط التوجيهية و/أو مدونات الممارسات الصادرة عنه أو غيرها من المواصفات الدولية ذات الصلة، أو الإشارة إليها، من جانب البلدان المستورِدة والمصدِّرة إلى تيسير النظر في تكافؤ نظام وطني للرقابة على الأغذية أو الجزء ذي الصلة وتقييمه والاعتراف به.

4-4 التقييم

ينبغي أن تقيّم عملية التقييم ما إذا كانت الأهداف ذات الصلة، والنواتج المرتبطة بها أو مستوى الحماية ذي الصلة، للنظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المستورِد قد تحققت، وينبغي أن تكون العملية موثّقةً وشفافةً وقائمةً على الأدلة وتركز على النواتج وتتسم بالكفاءة، وأن تتم بطريقة تعاونية وفي الوقت المناسب.

4-5 التوثيق النهائي

ينبغي للبلدان المستورِدة والمصدِّرة أن توثق أي اعتراف تم التوصل إليه، بما يشمل كيفية تنفيذ الاعتراف بالتكافؤ والحفاظ عليه في ما يتعلق بتجارة الأغذية بين البلدان.

5- خطوات العملية

تتعلق خطوات العملية التالية بالنظر في تكافؤ النظم الوطنية للرقابة على الأغذية وتقييمها والاعتراف بها والحفاظ عليها.[iii]

الخطوة 1: المناقشات الأولية وتحديد النطاق واتخاذ قرار البدء

الخطوة 2: وصف النظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المستورِد والأهداف ذات الصلة

الخطوة 3: معايير اتخاذ القرار للمقارنة

الخطوة 4: وصف النظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المصدِّر أو الجزء ذي الصلة

[iii] تعتبر المبادئ والعمليات الموضحة في *مبادئ وخطوط توجيهية لتبادل المعلومات بين البلدان المستورِدة والمصدِّرة لدعم التجارة بالأغذية* (CXG 89-2016) مفيدةً أيضًا في توجيه عملية تبادل المعلومات.

الخطوة 5: عملية التقييم

الخطوة 6: عملية اتخاذ القرار

الخطوة 7: التوثيق النهائي

1-5 الخطوة 1: المناقشات الأولية وتحديد النطاق واتخاذ قرار البدء

1-1-5 *المناقشات الأولية*

قبل أن يطلب بلد ما إجراء مشاورات رسمية بشأن الاعتراف بتكافؤ النظام الوطني للرقابة على الأغذية أو الجزء ذي الصلة، يوصَى بإجراء مناقشات أولية بين السلطات المختصة المعنية في كلا البلدين.[iv] ويمكن أن تساعد هذه المناقشات على تحديد ما إذا كان البدء في تقييم تكافؤ النظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المصدِّر هو النهج الأنسب أو ما إذا كان يُستحسن إيجاد آلية أخرى[v] لمعالجة المسائل قيد المناقشة.

ويمكن أن تشمل المسائل ذات الصلة بالمناقشات الأولية ما يلي:[vi]

- الأطر التنظيمية و/أو التشريعية، إن وُجِدت، التي تحدد الإجراءات و/أو الخطوات الواجب اتباعها عند تقييم الاعتراف بتكافؤ نظام وطني للرقابة على الأغذية؛
- تحديد ما إذا كان من المحتمل أن يؤدي الاعتراف بتكافؤ النظام الوطني للرقابة على الأغذية أو بالجزء ذي الصلة إلى تحقيق وفورات في التكاليف والموارد، والحد من ازدواجية أنشطة الرقابة و/أو إزالة العقبات غير الضرورية أمام التجارة، مع حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية في الوقت نفسه؛
- تحديد النطاق المحتمل لطلب التكافؤ؛
- الخبرة والمعرفة والثقة المستمدة، على سبيل المثال، من: تاريخ ومستوى التجارة بين البُلدان؛ تاريخ الامتثال لمتطلبات البلد المستورِد؛ مستوى الإلمام و/أو التعاون بين السلطات المختصة؛ وتجارة البلد المصدِّر لنفس المنتجات أو منتجات مماثلة مع بلدان أخرى؛[vii]
- اختلاف مستوى التطور بين النظم الوطنية للرقابة على الأغذية في البلدان؛[viii]
- التشابه في تصميم النظم الوطنية للرقابة على الأغذية الخاصة بكل بلد، كليًّا أو جزئيًا، بما في ذلك الإطار التشريعي والأهداف ذات الصلة، فضلًا عن النواتج ذات الصلة أو مستوى الحماية؛

[iv] تجدر الإشارة إلى أنه يجوز للبلدان تقديم طلب لإجراء مشاورات بشأن التكافؤ في أي وقت خلال المناقشات الأولية.

[v] قد تشمل الآليات الأخرى، على سبيل الذكر لا الحصر، ما يلي: تبادل المعلومات لدعم التجارة (CXG 89-2016)؛ أو تكافؤ تدبير صحي محدد أو مجموعة من التدابير؛ أو الامتثال لمتطلبات البلد المستورِد؛ أو مواءمة المتطلبات؛ أو الاعتراف المتبادل؛ أو مذكرات التفاهم؛ أو الضمانات القائمة على بعض الوسائل الأخرى المقبولة لدى كلا البلدين.

[vi] تقدم الفقرتان 9 و11 من *الخطوط التوجيهية لبلورة اتفاقات تكافؤ متعلقة بنظم الرقابة على الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة* (CXG 34-1999)، والفقرة 3 من مرفق *الخطوط التوجيهية المتعلقة بالحكم في شأن تكافؤ التدابير الصحية المتصلة بنظم تفتيش الأغذية والمصادقة عليها* (CXG 53-2003)، توجيهات إضافية.

[vii] تقدم الفقرة 10 من مرفق الخطوط التوجيهية المتعلقة *بالحكم في شأن تكافؤ التدابير الصحية المتصلة بنظم تفتيش الأغذية والمصادقة عليها*، (CXG 53-2003) بعض الأمثلة المحتملة الأخرى التي قد تكون أو لا تكون ذات صلة حسب الظروف.

[viii] انظر أيضًا الفقرة 15.

- تشابه أو مواءمة النظم الوطنية للرقابة على الأغذية، بأكملها أو الجزء ذي الصلة منها، مع المعايير والخطوط التوجيهية و/أو مدونات الممارسات الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي أو غيرها من أجهزة وضع المواصفات الدولية ذات الصلة؛
- عمليات تبادل المعلومات والتقييمات التي قد تكون حدثت بالفعل (على سبيل المثال، وفقًا *لمبادئ وخطوط توجيهية لتبادل المعلومات بين البلدان المستورِدة والمصدِّرة لدعم التجارة بالأغذية* [CXG 89-2016])[3] أو وجود اعترافات أخرى ذات صلة بالتكافؤ بين البلدين أو مع بلدان ثالثة.

5–1–2 *اعتبارات تحديد النطاق*

ينبغي للبلدان المصدِّرة والمستورِدة أن تحدد، خلال المناقشات الأولية، النطاق المناسب للتقييم. وقد يتعلق النطاق بنظام وطني للرقابة على الأغذية بأكمله، أو فقط بذلك الجزء من هذا النظام المتعلق بالأغذية وظروف التجارة التي يشملها الطلب.

وقد تشمل الاعتبارات ذات الصلة عند تحديد النطاق ما يلي:

- مجموعة المنتجات المتداولة حاليًا بين البُلدان و/أو المنتجات المقترح تداولها في المستقبل؛[ix]
- وتحديد المتطلبات التي يتيح فيها الاعتراف بتكافؤ النظام الوطني للرقابة على الأغذية أو الجزء ذي الصلة، استخدام الموارد على نحو أفضل، بما في ذلك حلّ المسائل التي تؤثر في التجارة؛
- ونطاق ضمانات النظام الوطني للرقابة على الأغذية التي يتعين معالجتها (مثل سلامة الأغذية أو المطالبات بالجودة أو التوسيم أو غير ذلك من المسائل المتعلقة باللوائح الفنية أو إجراءات أو مواصفات تقييم مدى المطابقة)؛
- ومستوى الاطمِئنان والثقة في أداء النظام الوطني للرقابة على الأغذية في البلد المصدِّر، كليًّا أو في الجزء ذي الصلة، في ما يتعلق بالمنتجات التي يجري تداولها بالفعل أو تلك التي يُقترح تداولها في المستقبل؛
- وتحديد مدى توافر الموارد التي يُحتمل أن تكون ضروريةً للقيام بالعملية من حيث صلتها بكامل النظام الوطني للرقابة على الأغذية أو بالجزء ذي الصلة المقترح استعراضه وتحديد المنافع المحتملة.

وينبغي للمناقشات المتعلقة بالنطاق أن تحدد المجالات التي قد توجد فيها بالفعل ما يكفي من الخبرة والمعرفة والثقة مقارنةً بالمجالات التي يحتمل أن تكون فيها حاجة إلى تبادل معلومات إضافية.[x]

[ix] الفقرة 5 من *الخطوط التوجيهية لبلورة اتفاقات تكافؤ متعلقة بنظم الرقابة على الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة* (CXG 34-1999).

[x] انظر الفقرتين 11 و12 والفقرات من 9 إلى 13 من مرفق *الخطوط التوجيهية المتعلقة بالحكم في شأن تكافؤ التدابير الصحية المتصلة بنظم تفتيش الأغذية والمصادقة عليها* (CXG 53-2003) للحصول على توجيهات إضافية.

3-1-5 *اتخاذ القرار بشأن ما إذا كان يتعين البدء*

عندما تكون نتيجة المناقشات الأولية بين البلدان المصدِّرة والمستورِدة هي أن الاعتراف بالتكافؤ هو الآلية المناسبة، ينبغي إعداد الطلب الرسمي للمشاورات وتقديمه خطيًا بما يشمل وصفًا لنطاق المنتجات وشروط التجارة التي يتعين تغطيتها.

وقد يتفق البَلدان بعد ذلك على خطة لإجراء التقييم التي يمكن أن تحتوي، على سبيل المثال، على الجداول الزمنية، وعند الاقتضاء، الأولويات.[xi]

وحيثما تخلص المناقشات الأولية بين البلدين إلى أن تقييم التكافؤ في النظام الوطني للرقابة على الأغذية في البلد المصدِّر ليس الآلية الأنسب، قد يرغب البَلدان في النظر في العمل معًا من أجل إنشاء آليات أخرى للمساعدة على تيسير التجارة. كما تحدد *الخطوط التوجيهية لبلورة اتفاقات تكافؤ متعلقة بنظم الرقابة على الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة* (CXG 34-1999)[4] (الفقرة 11) أن تبادل المعلومات والتدريب المشترك والتعاون التقني والدعم التقني وتطوير البنية الأساسية وتعزيز نظم الرقابة على الأغذية، ضمن جملة أمور أخرى، يمكنها أن تشكّل دعائم لطلب مستقبلي للاعتراف بتكافؤ النظم.

2-5 الخطوة 2: وصف النظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المستورِد والأهداف ذات الصلة

ينبغي للبلد المستورِد، بحسب نطاق الطلب ومن أجل مساعدة البلد المصدِّر على وصف نظمه الخاصة، أن يوفر معلومات، تصف، مع إتاحة المراجع المناسبة، العناصر ذات الصلة مشفوعة بالأهداف والنواتج ذات الصلة أو مستوى الحماية ذي الصلة لنظامه الوطني للرقابة على الأغذية، التي ستكون جزءًا من التقييم، ومنها على سبيل المثال:[xii]

- الإطار التنظيمي والتشريعي؛
- أو متطلبات الرقابة والموافقة (مثل برامج الإنشاء والعمليات والمنتجات)؛
- أو برامج التحقق أو تقييم مدى المطابقة والتدقيق؛
- أو برامج رصد حوادث سلامة الأغذية ومراقبتها والتحقيق فيها والاستجابة لها؛
- أو برامج الإنفاذ والامتثال؛
- أو إشراك أصحاب المصلحة، ونظم الاتصال والإنذار المبكر؛
- أو برامج الرصد والتقييم العام للنظام، أو إجراءات تقييم المطابقة القائمة؛
- أو أي عناصر أخرى ذات صلة مباشرة بمنتجات أو برامج معيّنة قيد النظر.

ويجوز للبلد المستورِد، عند وصف نظامه الوطني للرقابة على الأغذية أو الجزء ذي الصلة، إدراج إشارة إلى المواصفات والخطوط التوجيهية و/أو مدونات الممارسات ذات الصلة الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي أو غيرها من أجهزة وضع المواصفات الدولية ذات الصلة.

[xi] تشير إلى ذلك الفقرة 4 (ث) من *الخطوط التوجيهية المتعلقة بالحكم في شأن تكافؤ التدابير الصحية المتصلة بنظم تفتيش الأغذية والمصادقة عليها* (CXG 53-2003) والفقرتان 8 و9 من *الخطوط التوجيهية لبلورة اتفاقات تكافؤ متعلقة بنظم الرقابة على الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة* (CXG 34-1999).

[xii] انظر: *الخطوط التوجيهية لبلورة اتفاقات تكافؤ متعلقة بنظم الرقابة على الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة* (CXG 34-1999)، القسم 7؛ *والمبادئ والخطوط التوجيهية للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية* (CXG 82-2013)، الفقرة 43؛ *ومبادئ وخطوط توجيهية لتبادل المعلومات بين البلدان المستورِدة والمصدِّرة لدعم التجارة بالأغذية* (CXG 89-2016)، القسم 7.

3-5 الخطوة 3: معايير اتخاذ القرار للمقارنة

ما أن يُقدَّم الطلب الرسمي لإجراء مشاورات بشأن الاعتراف بتكافؤ النظام الوطني للرقابة على الأغذية أو الجزء ذي الصلة، ينبغي للبلد المستورِد أن يوثق معايير القرار التي ستُستخدم لتقييم النظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المصدِّر أو الجزء ذي الصلة المرتبط بنطاق الطلب. وينبغي لهذه المعايير أن تشير إلى الأهداف ذات الصلة، والنواتج ذات الصلة أو مستوى الحماية ذي الصلة، التي ينبغي أن يثبت تحقيقها للاعتراف بالتكافؤ. وينبغي تقديم وثيقة معايير اتخاذ القرار إلى البلد المصدِّر ومناقشتها معه بطريقة تعاونية.

وينبغي لمعايير اتخاذ القرار أن تسهل عملية التقييم التي يُجريها البلد المستورِد بحيث يكون قادرًا على تحديد ما إذا كان تصميم نظام البلد المصدِّر ووضعه موضع التنفيذ يحققان أم لا الأهداف ذات الصلة للبلد المستورِد، وكذلك النواتج ذات الصلة أو مستوى الحماية، المرتبطة بنطاق الطلب.[xiii]

وقد تكون معايير القرار نوعيةً أو كميةً وقد تشمل على سبيل المثال:

- مستوى الأدلة النوعية أو الكمية المتوقعة؛
- ومؤشرات[xiv] النواتج إذا كانت ستُستخدَم لتسهيل المقارنات؛
- ومستوى الحماية الذي يحققه النظام الوطني للرقابة على الأغذية أو الجزء ذي الصلة للبلد المستورِد؛
- كيف ينبغي استخدام الخبرة والمعرفة والثقة.

وينبغي أن تركز معايير اتخاذ القرار على أداء النظام الوطني للرقابة على الأغذية بأكمله أو على الجزء ذي الصلة، بدلًا من التركيز على الإجراءات أو التدابير الفردية.

وعندما تتعلق أهداف أي جزء من نظام الرقابة الوطنية على الأغذية قيد النظر بحماية صحة المستهلكين، ينبغي أن تركز معايير اتخاذ القرار على ما إذا كان نظام الرقابة الوطنية على الأغذية للبلد المصدِّر، بأكمله أو الجزء ذي الصلة منه، يحقق مستوى الحماية على النحو الذي يحدده البلد المستورِد.

وعندما تتعلق أهداف أي جزء من نظام الرقابة الوطنية على الأغذية قيد النظر بالمسائل المحددة في اللوائح الفنية أو إجراءات تقييم مدى المطابقة أو المعايير، ينبغي أن تركز معايير اتخاذ القرار على ما إذا كان نظام الرقابة الوطنية على الأغذية للبلد المصدِّر بأكمله أو الجزء ذي الصلة، يحقق على نحو ملائم النواتج ذات الصلة ذات الصلة المرتبطة بأهداف نظام الرقابة الوطنية على الأغذية للبلد المستورِد.

وينبغي ألّا تطبق معايير اتخاذ القرار معيارًا أو مستوى أداء يفوق ذلك الذي يحققه النظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المستورِد أو الجزء ذي الصلة، في ما يتعلق بحماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

[xiii] ومن الأمثلة على معايير قرار محتملة ما يلي: استناد القرارات التنظيمية إلى التحليل والأدلة العلمية السليمة، بما ينطوي على استعراض شامل لجميع المعلومات ذات الصلة (مثل القرارات التنظيمية السابقة أو تقييمات المخاطر المنشورة أو إجراءات الامتثال).

[xiv] انظر المرفق باء من *المبادئ والخطوط التوجيهية لرصد أداء النظم الوطنية للرقابة على الأغذية* (CXG 91-2017) للاطلاع على بعض الأمثلة التوضيحية للنواتج وأمثلة عن المؤشرات المحتملة لتلك النواتج المختارة.

4-5 الخطوة 4: وصف النظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المصدِّر أو الجزء ذي الصلة

ينبغي للبلد المصدِّر أن يوفر المعلومات المناسبة، بما في ذلك المراجع والأدلة ذات الصلة التي تصف النظام الوطني للرقابة على الأغذية أو الجزء المعني للبلد المصدِّر وأن يوضح كيفية تحقيقه للأهداف، والنواتج ذات الصلة أو مستوى الحماية ذي الصلة، للنظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المستورِد أو الجزء ذي الصلة بالأغذية وشروط التجارة التي يشملها الطلب.

وينبغي للبلدان المستورِدة، قدر الإمكان ولا سيما عند الاتساق مع توجيهات الدستور الغذائي ذات الصلة، أن تسمح بالمرونة في ما يتعلق بشكل المعلومات التي يقدمها البلد المصدِّر.[xv]

ومع مراعاة نطاق طلب الاعتراف بالتكافؤ وبالخبرة والمعرفة والثقة القائمة، قد تكون هناك حاجة إلى تبادل معلومات إضافية بشأن هذه المسائل أو عناصر النظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المصدِّر التي يتعين أن تخضع لتقييم أكثر تفصيلاً.

5-5 الخطوة 5: عملية التقييم

بمجرد توافر المعلومات والأدلة ذات الصلة، يمكن البدء في عملية التقييم. وينبغي أن تكون المنهجية التي يستخدمها البلد المستورِد في عملية التقييم شفافةً وقائمةً على الأدلة. وينبغي للبلد المستورِد أن يركز تقييمه على تحديد ما إذا كان النظام الوطني للرقابة الغذائية للبلد المصدِّر، بأكمله أو الجزء ذي الصلة، يفي بمعايير اتخاذ القرار. ولا بد من وجود آلية اتصال فعالة بين البلدين تمكّنهما من تقديم تعقيبات.

وعادةً ما تتضمن عملية التقييم عددًا من الخطوات. وقد تختلف العملية الدقيقة رهنًا بما يلي: نوع الأغذية في نطاق الطلب وتعقّد الضوابط؛ وأي خبرة ومعرفة وثقة موجودة مسبقًا؛ والتعديل الخاص للشروط التجارية القائمة الملتمسة. وبصفة عامة، ينبغي للبلد المستورِد أن يقوم بما يلي:

- النظر في ما إذا كانت المعلومات المقدمة من البلد المصدِّر، أو المتاحة بطريقة أخرى، كافيةً للتمكين من إجراء تقييم مناسب؛
- وإجراء تقييم من خلال تطبيق معايير اتخاذ القرار وطلب معلومات إضافية عند الضرورة؛
- والنظر في أي معلومات إضافية يقدمها البلد المصدِّر بناءً على طلب البلد المستورِد التي يمكن أن تيسّر عملية التقييم؛
- والقيام، عند الاقتضاء، بإحالة أي معلومات إلى البلد المصدِّر لإضافة واحد أو أكثر من الضوابط المحددة إلى نظامه الوطني للرقابة على الأغذية التي يمكن أن تيسّر عملية التقييم؛
- والنظر في أي ضوابط إضافية يقترحها البلد المصدِّر لتيسير اتخاذ قرار إيجابي. وينبغي لعملية التقييم التي يُجريها البلد المستورِد:
- التركيز على ما إذا كان النظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المصدِّر يحقق، بأكمله أو في الجزء ذي الصلة منه، الأهداف والنواتج ذات الصلة أو مستوى الحماية ذي الصلة للنظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المستورِد أو الجزء ذي الصلة منه، وفقًا لمعايير اتخاذ القرار (بدلًا من التركيز على ما إذا كانت الإجراءات أو المهام المحددة التي تنفذها أطراف معينة في البلد المستورِد مكررة)؛

[xv] انظر الفقرة 6(د) من *مبادئ وخطوط توجيهية لتبادل المعلومات بين البلدان المستوردِة والمصدّرة لدعم التجارة بالأغذية* (CXG 89-2016).

- والنظر في استخدام مؤشرات النواتج ذات الصلة – المختلفة عن تلك الخاصة بالبلد المستورِد – لاستخدامها من جانب البلد المصدِّر لإثبات أداء نظامه الوطني للرقابة على الأغذية، بأكمله أو الجزء ذي الصلة، لتحقيق أهداف البلد المستورِد والنواتج ذات الصلة أو مستوى الحماية ذي الصلة؛
- وتقييم نواتج مختلف عناصر النظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المصدِّر في ما يتعلق بتأثيرها على تحقيق الأهداف والنواتج ذات الصلة أو مستوى الحماية ذي الصلة للنظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المستورِد أو الجزء ذي الصلة؛
- والاضطلاع بها بطريقة تعاونية وفي الوقت المناسب، وقد تشمل استعراض الوثائق واستخدام التقييمات/عمليات التدقيق[xvi] داخل البلدان، حيثما يكون ذلك مبررًا وضروريًا، لتوضيح النظام الوطني للرقابة على الأغذية بأكمله أو الجزء ذي الصلة؛
- والسماح بإجراء مناقشات/مشاورات منتظمة بين البلدان وتقديم توضيحات و/أو معلومات إضافية حسب الاقتضاء؛
- وحماية المعلومات الحساسة والسرية من الناحية التجارية على النحو مناسب.

وقد تشمل الاعتبارات الشاملة الأخرى ذات الصلة بعملية التقييم ما يلي:

- التحرر من تضارب المصالح؛
- وشفافية القرارات والإجراءات؛
- وكيفية محافظة النظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المصدِّر على الخصائص الثلاث التالية: النشاط الاستباقي والتحسن المستمر؛[xvii]
- ومدى توافر الموارد والبنية الأساسية لمواصلة تنفيذ النظام الوطني للرقابة على الأغذية أو الجزء ذي الصلة.

ويمكن أن تساعد الاجتماعات التي تُعقد بين القائمين على التقييم في البلد المستورِد والسلطة المختصة في البلد المصدِّر على تيسير عملية التقييم، وينبغي إدراج إمكانية استخدامها في التخطيط لتكافؤ تقييم النظم، عند الاقتضاء. وتُشجَّع البلدان على التواصل وعقد الاجتماعات إلكترونيًا، كلّما أمكن ذلك عمليًا. ويمكن أيضًا، كلّما أمكن، اللجوء إلى تقديم المساعدة التقنية لدعم عملية التقييم.[xviii]

6–5 الخطوة 6: عملية اتخاذ القرار

ينبغي أن تكون عملية اتخاذ القرار كالتالي:

- شفافة وأن تجري في الوقت المناسب؛
- وأن تركز على ما إذا كان النظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المصدِّر أو الجزء المعني منه يفي بمعايير اتخاذ القرار؛
- وألّا تضع هدفًا أو نابجًا جديدًا يتجاوز ما يجري تطبيقه في البلد المستورِد دون مبرر.

[xvi] انظر مرفق *الخطوط التوجيهية المتعلقة بتصميم وعمل وتقييم واعتماد نظم تفتيش الواردات والصادرات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة* (CXG 26-1997) للحصول على مزيد من التوجيهات بشأن التقييمات.

[xvii] الفقرة 36 من *المبادئ والخطوط التوجيهية للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية* (CXG 82-2013).

[xviii] قد تشمل الأمثلة التبادلات التقنية للمساعدة على تسهيل فهم أفضل لنظام كل بلد، أو المساعدة على تغيير تلك الأجزاء من النظام الوطني للرقابة على الأغذية التي تَبيّن خلال علمية التقييم أنها تحتاج إلى المزيد من التحسين.

وينبغي للبلد المستورِد أن يوثق مشروع استنتاجات التقييم والأساس المنطقي، وينبغي أن تتاح للبلد المصدِّر الفرصة للتعليق على مشروع الاستنتاجات. وفي حال التوصل إلى استنتاج أولي مفادها أن النظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المصدِّر أو الجزء ذي الصلة قد تم تقييمه على أنه غير متكافئ، ينبغي منح البلد المصدِّر الفرصة لتقديم معلومات إضافية إلى البلد المستورِد لينظر فيها قبل وضع القرار في صيغته النهائية.

وفي حال تم تقييم النظام الوطني للرقابة الغذائية للبلد المصدِّر أو الجزء ذي الصلة على أنه غير متكافئ، يجوز للبلدين، إذا رغبا في ذلك، الاتفاق على خطة وإطار زمني لتمكين البلد المصدِّر من تقديم أي معلومات أو ضوابط إضافية للأجزاء المحددة من النظام الوطني للرقابة على الأغذية التي تبيّن أنها غير متكافئة. وينبغي للبلد المستورِد أن يستعرض المعلومات الإضافية اللاحقة دون طلب تكرار جميع جوانب عملية التقييم ما دامت المعلومات الإضافية تُقدَّم في الوقت المناسب. وينبغي للبلد المستورِد أن يوثق استنتاجات التقييم النهائية والأساس المنطقي المرتبط بها.

7–5 الخطوة 7: التوثيق النهائي

ينبغي للبلدان المستورِدة والمصدِّرة أن توثق أي اعتراف يتم التوصل إليه بما في ذلك كيفية تنفيذ الاعتراف بالتكافؤ في مجال تجارة الأغذية بين البلدان (مثل الاعتراف بقوائم المؤسسات؛ أو تعديل نقطة الدخول أو المتطلبات الإلزامية الإضافية لإنجاز العملية داخل البلد). ويمكن أن يجري هذا التوثيق من خلال مثلًا، تبادل الرسائل أو بواسطة التفاوض على اتفاق أو ترتيب أكثر شمولًا بشأن التكافؤ.[xix]

وينبغي أن تتضمن وثائق الاعتراف بتكافؤ النظم أحكامًا بشأن الاحتفاظ بالاعتراف واستعراضه. وينبغي أن يمكّن الحفاظ على ترتيبات الاعتراف من استمرار تطوّر الأطر التنظيمية والبرامج والرقابة مع مرور الوقت. وينبغي أن تتضمن الوثائق مستوى التغير في النظام الوطني للرقابة على الأغذية الخاص بالبلد المصدِّر أو المستورِد أو التغييرات الأخرى في الظروف التي تتطلّب إخطار البلد الآخر وأن تُبيّن متى قد يقتضي الأمر مراجعة الاعتراف بالتكافؤ.

ويتعين على البلدان توثيق توقعاتها في ما يتعلق بالاتصالات والتعاون المستمرَين.

وقد يشمل الحفاظ على الاعترافات بتكافؤ النظم الوطنية للرقابة على الأغذية واستعراضها أنشطة من قبيل:

- تقديم معلومات موجزة بصورة منتظمة عن أداء النظام الوطني للرقابة على الأغذية أو الجزء ذي الصلة؛
- وإسداء المشورة بشأن أي تغييرات هامة مقترحة على القوانين أو اللوائح أو مقاييس الأداء التي تستند إليها مكوّنات النظام الوطني للرقابة على الأغذية في أي من البلدين، التي يشملها اتفاق الاعتراف بالتكافؤ، وإمكانية استعراضها؛
- وإجراء مناقشات تقنية منتظمة بين الخبراء المعنيين؛
- والقيام بزيارات قطرية من حين إلى آخر أو تبادلات تقنية من أجل الحفاظ على مستوى الخبرة والمعرفة والثقة.[xx]

[xix] على الرغم من أن هذه التوجيهات تشير إلى "البلدان" و"الاتفاقات"، فإن السلطات المختصة المعنية تضع، في العديد من الحالات، اتفاقات أو ترتيبات أخرى. ويعرض الملحق "ألف" من *الخطوط التوجيهية لبلورة اتفاقات تكافؤ متعلقة بنظم الرقابة على الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة* (CXG 34-1999)، قائمةً بالمعلومات التي يمكن إدراجها، حسب الاقتضاء، في اتفاق تكافؤ.

[xx] انظر القسم 1 (الفقرة 2) من مرفق *المبادئ والخطوط التوجيهية المتعلقة بإجراء البلد المستورِد لتقييم نظم التفتيش والمصادقة الرسمية الأجنبية* (CXG 26-1997).

الشكل 1: عملية تكافؤ النظم الوطنية للرقابة على الأغذية

مخطط تنظيمي مبسّط يُبيّن خطوات الاعتراف بتكافؤ النظم الوطنية للرقابة على الأغذية والحفاظ عليه
(قد تكون فرادى الخطوات متكررةً)

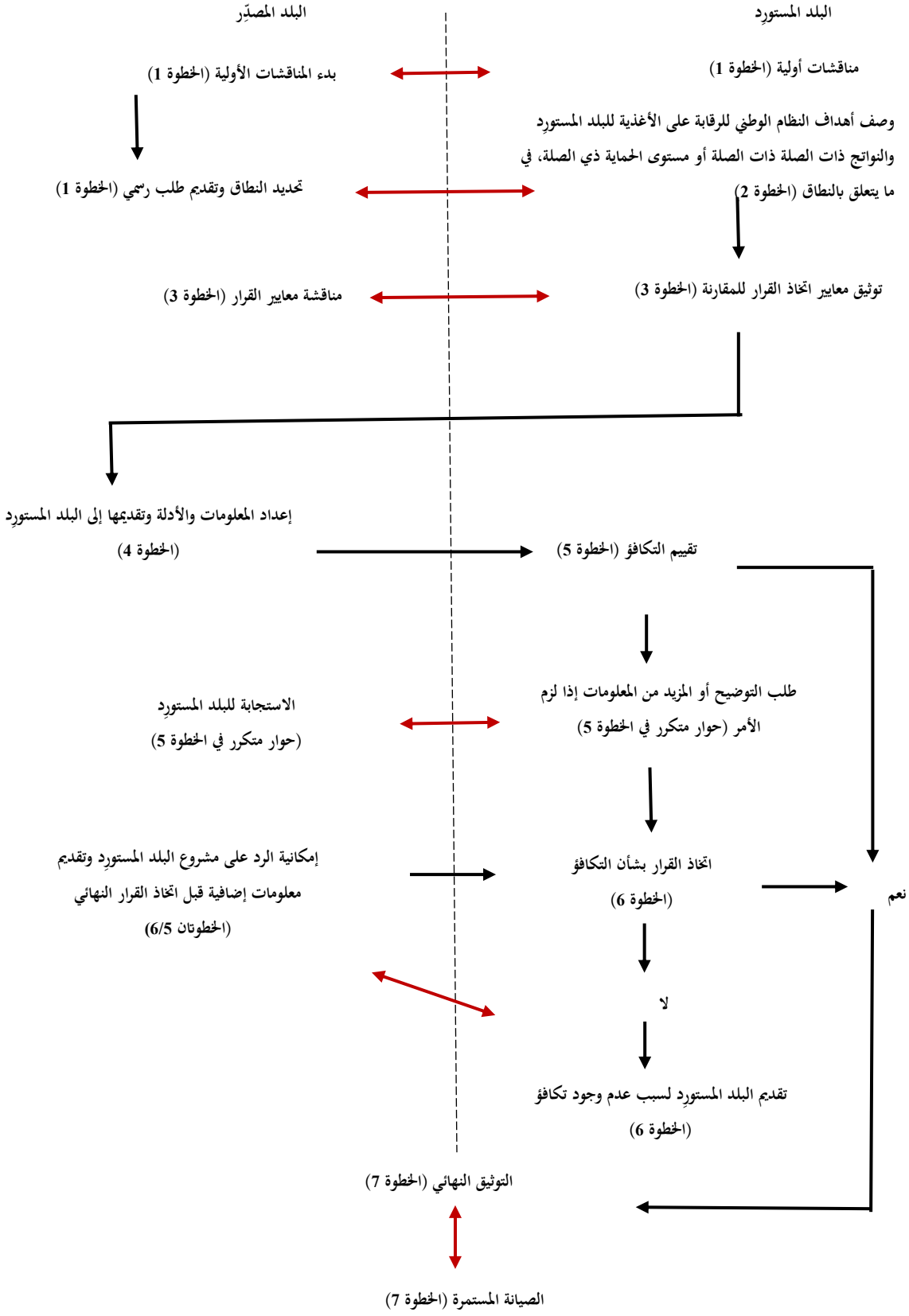

ملاحظات

[1] منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. 1997. الخطوط التوجيهية المتعلقة بتصميم وعمل وتقييم واعتماد نظم تفتيش الواردات والصادرات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة. الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي، رقم CXG 26-1997 – هيئة الدستور الغذائي. روما.

[2] منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. 2003– *الخطوط التوجيهية المتعلقة بنظم الرقابة على الواردات الغذائية*. الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي، رقم CXG 47-2003 – هيئة الدستور الغذائي. روما.

[3] منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. 2016– *المبادئ والخطوط التوجيهية لتبادل المعلومات بين البلدان المستوردِة والمصدِّرة لدعم التجارة بالأغذية*. الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي، رقم CXG 89-2016 – هيئة الدستور الغذائي. روما.

[4] منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. 1999– *الخطوط التوجيهية لبلورة اتفاقات تكافؤ متعلقة بنظم الرقابة على الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة* . الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي، رقم CXG 34-1999 – هيئة الدستور الغذائي. روما.